

لمحات

[136] أطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم "، فما تقولون في أمراء السرايا، وحكام البلاد، والمفتى، والقاضي، مع أن الأمة اتفقت على وجوب إطاعتهم و عدم عصمتهم ؟ قلت: أولا إنهم، وإن كانوا ممن تجب طاعته فيما علم بعدم خطأهم، وفيما لا طريق إلى العلم بخطأهم إلا أنه لو علم بخطأهم لم تجب إطاعتهم لانه " لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق "، وليس أمر أمراء السرايا وحكم حكام البلاد بحيث لا يمكن تخلفه عن الواقع وفرض الخطأ فيه، كما هو الأمر في أمر النبي والامام وحكمهما، لانه لا يتخلف عن الواقع و دليل على الشرع والشرع يعرف به كما يعرف بغيره من مصادر التشريع. وثانيا: إن النبي والامام إذا أخطئا ليس من ورائهما نبي أو إمام ينبه على خطأهما بخلاف أمراء السرايا والحكام، فإن النبي والامام من ورائهم يحفظان الشريعة من التحريف والتغيير، وينبهان على خطأ الأمراء والعمال. وثالثا، نقول: إما أن نقول بوجوب إطاعة النبي في جميع الاوقات، أو يخصص عمومهم ببعض الاوقات، لا سبيل إلى الثاني فإن الأمة اتفقت على وجوب إطاعته مطلقا وفي جميع الاوقات. وعلى هذا لو فرض كون الامام غير المعصوم، يمكن أن يقع في الخطأ في وقت ما، و يأمر على خلاف ما أمر به النبي، فحينئذ إما أن يجب إطاعته ومخالفة النبي، فهذا باطل قطعاً، وإما أن يجب إطاعة النبي ومخالفة الامام، فهو مخالف لوجوب إطاعة كل واحد منهما، لان لا ساوى بينهما، في الأمر بإطاعتهم، وإما أن تجب كل واحد منهما، فهو محال وتكليف بما لا يطاق، فلا يبقى إلا الأمر الرابع، وهو عصمة الامام كالنبي، وعدم وقوع المخالفة بينهما. وعلى هذا، فنقول: فرق واضح بين إطاعة الامام وإطاعة أمراء
